تدعيات العولمة السياسية و الإقتصادية على الدولة الوطنية

د/ عبد القادر محمودي
أ- محاضر بكلية العلوم السياسية و الإعلام

لقد أعتبر العديد من الأنظمة بأن "العولمة" هي تعميم النظام الليبرالي والنموذج الرأسمالي في المجال الإقتصادي مع ما يعنيه هذا النموذج من ثقافة ليبرالية إقتصادية وتصور للربح ومن قيم مصدر الإزدهار (كقيمة العمل) ومن دور مخول للدولة في المجال الجبائي ، والذي يساهم إلى حد كبير في الإستقرار كونه يساعد على تحقيق التضامن الوطني الحقيقي وعدالة إجتماعية لا تقل أهمية عن تلك التي كانت تدعى بها قبل بعض الدول غير الرأسمالية .

إن مثل هذه "العولمة" - التي لايمكن رفضها - لم تنتشر عبرالعالم ولا نجد مثالا لدولة نامية تحولت إلى نظام رأسمالي بهذا المفهوم .

أ) التدعي الإقتصادي و الواقع :

وإذ لا يمكن تجاهل دور الأنظمة في الجيلولة دون تحول إقتصاديات بلداتهم إلى إقتصاديات رأسمالية ليبرالية حقيقية وذلك بسبب ظاهرة الرشوة التي تستفيد منها الطبقة السياسية وبسبب الربح السريع ، مشرب الطبقات الإقتصادية الطفيلية التي ظهرت مع التخلي عن النهج الإقتصادي المتبع

قبل ، يبقي فكرة العولمة و تدعياتها الإقتصادية – أو مايسمى بالكوكبية – تتناقض في الواقع مع منطق النظام الرأسمالي الغربي الذي تطور وأزدهر بسبب ظاهرة التبعية (النظام الإستعماري ثم مواصة الإستغلال الإقتصادي مع الإستقلالات الشكلية) .

فإن فكرة الإعتماد المتبادل التي تعني حدا أدنى من المساواة بين الدول في التعامل الإقتصادي بينها أي علاقات إقتصادية متكافئة. إن هذه الفكرة التي تدعى بها العولمة – كديناميكية مشتركة بين الدول – تتناقض في واقع الأمر مع النظام الرأسمالي بل تنفيه وذلك كونه يستمد قوته من تبعية الدول الفقيرة له .

ولقد لاحظ أكثر من محلل إستمرارية علاقات الإستغلال مع همينة المالية الدولية التي تميز هذه التحولات الدولية وذلك من خلال سلوكيات صندوق النقد الدولي أوالبنك الدولي وحتى المؤسسات المالية الحكومية في تعاملها مع الدول التي "إستفادت" من قروضها لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة "لتعميم" الليبرالية الإقتصادية .

إن العديد من هذه الدول على أبواب الإفلاس ومن بينها روسيا ذاتها والبرازيل ودول أمريكا اللاتينية التي لا يمكن أن "تقتنع بتقويم مسؤول صندوق النقد الدولي السيد كامديسوس لوضعها قائلا : " إن توصياتنا كانت صحيحة ولكن أساؤوا في تطبيقها "[1] .

وأشار كذلك س. حليمي في تحليلة لعلاقات هذا الصندوق مع الدول النامية إلى هدرة الأموال من الجنوب إلى الشمال وذلك بعدما طبقت هذه

الدول النامية الإصلاحات التي فرضتها هذه المؤسسة المالية الدولية وقال في هذا الصدد : " تحت حجة البحث عن الجدوى ، فإن المعلم قد أستفاد هكذا من العقوبات التي فرضتها الأسواق على تلاميذه المجتهدين"[2].

إن هذه التحولات الدولية التي يميزها حرية السوق وإنتقال رؤوس الأموال بدون حواجز والتي تجعل من "العولمة" سيرورة لم تنته بعد قد تسببت في إزدياد البطالة وتدهور الوضع البيئي وتفاشي الأمراض الفتاكة المعدية ، أي على إنتشار وتعميم الفقر في الجنوب خصوصا مع التراجع عن المكاسب الإجتماعية القديمة وتدهور القوة الشرائية .

أما التدعي بأن هذه الأوضاع تشكل مرحلة حتمية قبل الإزدهار والرفاهية التي سوف تنجم عن الكوكبية ، فإن المؤشرات الإقتصادية تدل على تطور الوضع نحو شلل إقتصادي وعجز مالي لا يمكن تجاوزه وسوف يعتبر الحفاظ على الوضع القائم من بين معجزات السياسات الإقتصادية في المستقبل .

وإذا كانت الثمنيانيات تعرف فعلا بمجتمع الثلث (الذي يعرف الرفاهية والإزدهار) ومجتمع الثلثين (من المحرومين والفقراء) ، فإن بعض الدراسات المستقبلية توقعت سنة 1995 تقليص مجتمع الثراء ليضم خمس (20%) البشرية وتوسيع مجتمع الفقر ليضم باقي البشرية أي 80% . ويدل مجتمع الخمس على الدول الأكثر ثراء والتي تستحوذ على 84,7% من التجارة الدولية ويمتلك سكانها 80,5% من مجموع مدخرات العالم كما

يتربع على أهمية رأس المال كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية [3]

وحسب إحصائيات أخرى فإذا أستحوذ في الستينيات خمس البشرية الأكثر غنا على 70% من الدخل العالمي والخمس الأكثر فقرا على 2,3% من هذا الدخل ، فإن هذه النسب أصبحت في التسعينيات على التوالي 92,85% و 1,4% [4].

بالإضافة إلى هذه البيانات يجب كذلك أن نشير إلى التحدي الذي ستواجهه الرأسماليات الغربية والمتمثل في إنعكاسات الكوكبية على الطبقات المتوسطة في الشمال ذاته كما تدل على ذلك المظاهرات الإحتجاجية على هيمنة المالية الدولية والتي شاهدتها بعض العواصم الأوروبية و الأسيوية .

ومما لا شك فيه هو أن إحتواء هذا العضب يشكل أولوية الدول الغربية التي سوف تبحث عن القيمة الإضافية التي تساعدها على هذا الإحتواء في إطار علاقاتها الإقتصادية مع الجنوب .

وهكذا لم ينجم عن هذه التحولات الدولية نمو عام ومتضامن لإقتصاد عالمي (مخلو من النزاع) « Pacifiée »[5] كل ما نجم عن هذه الكوكبية هو ظهور إقصاد البزار والإقتصاد الطفيلي والمضارب الذي أستفادت منه أقلية لا يهمها سواء الربح السريع ، وهذا مما يلفت الإنتباه لتنبؤ أدام سميت عندما لاحظ أن " نسبة الربح طبيعيا ضئيلة في الدول الغنية ومرتفعة في الدول الفقيرة وهو دائما أكثر إرتفاع في الدول التي تجري بسرعة وراء إفلاسها "[6] . نجم كذلك عن هذه الكوكبية إنهيارالطبقة المتوسطة في الدول

النامية، تلك الطبقة التي عادة ما تحافظ على الإستقرار الذي يعتبر شرطا ضروريا لكل رفاهية إقتصادية وهكذا أهملت الأنظمة في هذه الدول تدريجيا ركيزتها الأساسية المتمثلة في هذه الطبقة وذلك بسبب ما يمكن التعبير عنه بالتسوية نحو الأسفل.

إن فقدان هذه الركيزة من قبل الدولة في الجنوب وعدم قدرة هذه الأخيرة على تحويل إقتصاد داتها إلى إقتصادات رأسمالية ليبرالية سوف تضاعف تبعية الأنظمة السياسية في الجنوب بالإضافة إلى تبعية هذه الدول النامية ومن هنا تظهر إنعكاسات التحولات الدولية على السياسة كمفهوم وكممارسة في المحيط .

ب) التدعي السياسي للعولمة : الحقيقة و الوهم

فإذا تعددت التعاريف للسياسة وإختلفت بإختلاف مرجعياتها الفكرية ، إلا أن هناك قاسم مشترك يظهر في كل تعريف متمثلا في مفهوم السلوك والتعامل للجماعات البشرية .

فسواء أعتبرنا السياسة "فن إدارة المجتمعات البشرية" أو " أفعال البشر التي تتصل بنشوب الصراع وحسمه حول الصالح العام والذي يتضمن دائما إستخدام القوة أو النضال في سبيلها"[7] فإنها تظهر كأفعال وسلوكيات تتضمن في طغيانها مفهوم القوة والصراع لتحقيق هذه الإدارة بغية تعزيز المكانة (القوة) .

إن هذه الفكرة الجوهرية المرتبطة بالسياسة والمتمثلة فن "إدارة الظواهر الإجتماعية بإستخدام القوة بمختلف أشكاكها ومن بينها القوة المعنوية" [8] تميز الأبيات السياسية المختلفة ؛ أي الفكر السياسي الليبرالي (مثل فكرة إحتكار العنف الشرعي من قبل الدولة (ماكس فيبير)[9] والفكر الماركسي الذي يربط السياسة بالبنية الفوقية التي تنجم بدورها عن نمط الإنتاج بما يتضمن ذلك من قوى وعلاقات .

كما لا تخلو الأدبيات الإسلامية (الفارابي وإبن سينا وإبن خلدون) من فكرة الإدارة هذه سواء أرتبطت بالعمران (عند إبن خلدون) أو بالملك والمدينة (عند الفارابي وإبن سينا) وتعزز إرتباط هذه الفكرة الجوهرية مع فكر المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية الناجم بدوره عن طبيعة الإنسان وعلاقاته بالإنسان (هوبس ، مكبافيلي ...)

إن القوة التي يهدف إلى تحقيقها السياسي ليست جامدة كما لم تشكل نهاية في حد ذاتها بل، ونظرا لديناميكية التاريخ الذي تعتبر ظاهرة الصراع محركه، فإن هذه القوة تعتبر أو تتحول بعد تحقيقها إلى وسيلة لإكتساب قوة أخرى أو تضعيف القوة الأصلية ... إلخ .

وهكذا يمكن إعتبار السياسة "فن إستغلال هامش التحرك في إطار العلاقات بين الأفراد وبين الدول بغية توسعه" .

وعلى أساس هذا التعقديم فإن الحديث عن العولمة والسياسة يجرنا حتما إلى طرح إشكالية العلاقة بين العولمة من جهة وهامش التحرك (المتاح أوالمكتسب) والقدرة على إستغلاله من جهة أخرى مع العلم أن الدولة – كظاهرة سياسية – تشكل الوضع المؤسسي للتعامل السياسي داخليا وخارجيا .

إن الدولة سواء بوصفها ميدان الصراع لدى البعض أو بإعتبارها ميدان إدارة العلاقات بين الأفراد ومع المحيط الخارجي حسب بالبعض الآخر، تجعل هكذا من السياسة نشاطها الرئيسي[10] .

على هذا أساس ماهو هامش التحرك الذي يتمتع به بالحاكم في الدول النامية في إطار هذه العولمة وماهي العوامل الموضوعية والذاتية التي تحسم معادلة القدرة على إستقلاله هذا الهامش بغية توسعه .

فبعدما لاحظنا تقليص هامش التحرك على المستوى الجماعي، يمكن القول بأن هذه التحولات الدولية قد انعكست كذلك على إمكانيات التحرك على مستوى الدولة ذاتها ويرجع هذا الإنعكاس إلى سببين رئيسين، الأول موضوعي ويتمثل في حقيقة الظواهر، أي الظاهرة الإقتصادية وطبيعية التفاعلات الإقتصادية ذاتها التي صارت تشكل معطا يكاد يكون متغيرا مستقلا والثاني ذاتي يتمثل في إدراك الحاكم في الدولة النامية إلى هذا المعطى وإلى تحديد مكانته منه.

ج) العولمة : ودور الدولة و الديمقراطية

لقد تعددت الأدبيات التي تركز على تضئيل دور الدولة بموجب سيطرة الكوكبية أي بسبب إبتعاد الدولة تدريجيا عن المجال الإقتصادي وذلك بسبب إقتصاد السوق والإصلاحات الإقتصادية الهادفة إلى الخصخصة في الدول التي كان يسيطر فيها الإقتصاد العمومي .

وإذ لا يمكن تجاهل "حتمية" عولمة إقتصاد السوق نظرا لمختلف الإرتباطات الإقتصادية فيما بين الدول ونظرا الهيمنة المالية الدولية التي تشكل مصدر الإستثمار ، يبقى أن الإصلاحات التي قامت بها الدول النامية بهذا الخصوص قد قلصت فعلا صلاحيات الدولة في التعامل السياسي بمعناه الشامل .

كما أدخلت هذه الإصلاحات القطيعة بين الحاكم والمحكوم بسبب إنعكاساتها الإجتماعية السلبية دون ظهور أي مؤشر يضمن التطور نحو الأحسن في هذا الصدد .

فعلى سبيل المثال وفي إطار هذه الإصلاحات لقد تخلت الدول النامية ومن بينها الدول الإفريقية على المراقبة الإدارية على أسعار وتجارة المنتوجات الزراعية وتراجعت كذلك في مجال الجواجز الجمركية كما قامت بإصلاح المالية العمومية ولجأت إلى خصخصة مؤسساتها الإقتصادية إستجابة لمطلب صندوق النقد الدولي.

وعلى غرار ما حدث في العديد من الدول النامية الأخرى ، فإن التكلفة الإجتماعية لهذه الإصلاحات قد شكلت في إفريقيا أحد المصادر إن

لم يكن المصدر الرئيسي للنزاعات الداخلية والتي أخذت شكل المواجهات الأتنية أو القبلية .

كما أسفرت هذه السياسات الإقتصادية الجديدة في القارة على إنخفاض الدخل الفردي وإنتشار الفقر وذلك بالرغم من بعض الإيجابيات التي ميزت مجال الإقتصاد ولقد رأى إنصار الكوكبية في الإنفتاح السياسي ومشاركة المواطن في الحياة السياسية الوسيلة الأنجع لتفادي النزاعات[11] التي يتسبب فيها التدين الإقتصادي والفقر وذلك في إنتظار الرفاهية والثراء الذين يتنبأ بهما هؤلاء الأنصار .

فلا شك أن دور الدولة النامية قد إستجاب للمحيط الدولي خلال هذه المرحلة وهذا ما يفسر تقليصه في مجال السياسة الإجتماعية ومقابل ذلك تضاعف هذا الدور بغية تحقيق الإستقرار والأمن كما لم تسفر مشاركة المواطن في الحياة السياسية من خلال ما يصطلح عليه في هذا الدول بالإنفتاح السياسي على تحقيق ذلك التجانس بين الحاكم والمحكوم ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين يتمثلان في طبيعة الأنظمة الحاكمة التي تولت وظيفة التحول السياسي نحو الديموقراطية وفي الدور المخول للديموقراطية في الجنوب في إطار هذه التحولات الدولية .

فيما يخص العامل الأول – أي الأسباب الداخلية في تدهور الوضع – فإن الأنظمة التي كانت تتبع النهج الأشتراكي أو ما سمي بالنهج غير الرأسمالي للتنمية – فلقد وجدت نفسها بسبب إنهيار الإتحاد السوفياتي وتحت ضغوطات عوامل داخلية وخارجية مضطرة لتبني الإنفتاح

الإقتصادي أولا ثم السياسي ثانيا وهي تقوم بعملية مراقبة هذا الأخير، تلك المراقبة التي أحالت دون تحقيق الممارسة الحقيقية للديموقراطية وبالتالي دون بروز ثقافة الديموقراطية .

كما ساعدت هذه المراقبة كذلك على تحويل الإنفتاح الإقتصادي إلى إقتصاد البزار الذي تميزه المضاربة والطفيلية وذلك التحويل الذي يفسره إقتناع الحاكم بأن الثروة صارت بعد الثورة مصدر السلطة التي يرغب في الحفاظ عليها في إطار هذه العولمة وذلك إنسجاما مع الدور المخول له من قبل أصحاب القرار الدولي .

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فإنه يخص العلاقة بين الديموقراطية في الدول النامية وتعامل الدول الكبرى المسيطرة مع هذه الآخيرة.

لا شك أن الديموقراطية تعتبر "أقل النماذج سوءا" وذلك من حيث مبادئها و من حيث قيمها "رفض وضع العبيد ووضع الإستبداد" الذي يتشبع به الديموقراطي[12] إن المساوات والحريات و رغم أهميتها تبقى نسبية كما دل على ذلك الصراع الثقافي بين الكتلتين الرأسمالية والإشتراكية، سابقا و يرجع ذلك إلى طبيعة السلوك السياسي الناجم عن ممارسة الديموقراطية في الجنوب . إن هذا الآخير يشترط بطريقة أو بأخرى عملية صنع القرار قبل إتخاده ، تلك العملية التي يفسر غيابها أو عدمها إنفراد الحاكم في إتخاذ القرار وهذا ما ميز ولازال يميز الحاكم في معظم الدول النامية رغم تدعياته بالديمقراطي .

إن الممارسة الحقيقية لهذه الآخيرة تعنى طرح الفكرة ونقيصتها ويتم ذلك في كل المجتمعات على أساس خصوصيات هذا الآخير ومتطلباته ويصبح الحاكم في هذه الحالة مضطرا لإستخلاص الوسيط النافع، وهذا يعني في آخر المطاف مساهمة كل من السلطة (الحاكم) والمعارضة السياسية في تسيير شؤون الأمة نحو الصالح العام، أي في إتخاذ القرار بصفة مباشرة أو غير مباشرة، تلك المساهمة التي تضفي على هذا القرار على الأقل الحد الأدنى من العقلانية، تلك العقلانية التي تشكل الشرط الرئيسي لتحقيق الصالح العام.

إن هذه الممارسة الحقيقية للديموقراطية، وبالإضافة للعراقيل التي تواجهها بسبب أنظمة الحكم، تتصادم في الواقع مع طبيعة العلاقات الدولية ذاتها أي التناقض بين مصالح الدول وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

في إطار هذه العولمة فإن التناقض سوف يزداد حدة وذلك بسبب التغيير الذي عرفه سلم مكونات المصلحة الوطنية أي أولوية المكون الإقتصادي على حساب المكونين التقليديين الآخريين وكذلك بسبب إضطرار الدولة في الشمال لإحتواء غضب الرأي العام الغربي الناجم عن سلوكيات المالية الدولية والتي تمثلت إنعكاساتها في تضعيف البطالة وإنهيار القدرة الشرائية في المجتماعات الغربية ذاتها.

وفي هذا الصدد وحسب بعض الإحصائيات فـإن الإتحـاد الأوروبـي يعد أكثر من خمسين مليـون فقـير وتجـاوز عـدد البطـالين عـن العمـل عـام 1997 عشرين مليونا[13].

إن إسـتمرار مثـل هـذا الوضـع بشـكل في حـد ذاتـه خطـرا علـى الديموقراطيات الغربية كونه يساعد على صعود اليمين المتطرف.

وبالتـالي فـإن إحتـواء هـذا الغضـب أصـبح ضـروريا بالنسـبة للديموقراطيات الغربيـة ولا يمكـن تحقيقـه ألا بموجـب تضـاعف لا تكـافؤ العلاقات الإقتصادية بين الشمال والجنوب.

ومن هذه الزاوية لا يمكن أن تعني "العولمة" تحويل الأنظمة الحاكمة في الجنوب إلى أنظمة ديموقراطية حقيقيـة أي دول تسـعى مـن وراء تحقيـق مصالحها الوطنية بل كل ما تصبو إليه الدول الغنية وذلك بموجب تحقيـق مصالحها ومن بينها إحتواء هذا الغضب هو إضعاف الدولة الأمة مـن خـلال تحويل وظائفها، أي إنها تسعى من وراء ديموقراطية مظهر ية تحافظ علـى مصالحها ولقد ساعدت على ذلك بعض الفئات السياسـية في العـالم الثالـث بوعي تارة نظرا لإدراكها لمصالحها الضيقة الخاصة أو بدون وعـي كونهـا – أي هذه الفئـات – " تعـرف علـى فرصـها (فـرص العولـمة) دون المخـاطر ، وأخذت تبالغ في إبراز محاسن العولمة ويبشر الجيمع بنعيمها الموعود في ظل النظام الرأسمالي الليبرالي "[14].

هكذا شكلت صلاحيات الدولة في العالم الثالث رهان هذه التحولات الدولية حيث ساهمت هذه الأخيرة في تقليصها من خلال تحويل وظائفها إستجابة لخصوصية هذه التحولات الرئيسية المتمثلة في هيمنة الإقتصاد على السياسة ويتجلى ذلك واضحا في الدول النامية التي كانت تتبنى سياسة إجتماعية بمقتضى إختياراتها السياسية والإيديولوجية.

إن الدولة وبتخليها عن صلاحياتها في المجال الإقتصادي (الخصخصة) قد أستجابت إلى أحدى إفرازات التحولات الدولية ويضوح تدهور الوضع الإجتماعي في هذه الدولة إحدى إنعكاسات هذه التحولات الدولية على السياسة من خلال النقلة النوعية التي عرفتها شرعية الحاكم في العالم الثالث.

إن التأمل في هذا المفهوم – أي الشرعية – المرتبط جوهريا بمفهوم السياسة في إطار هذه "العولمة" يساعدنا بدوره على حصر العلاقة بين العولمة والساسة ، أي تحديد دور العامل الذاتي في إستيعاب هذه العلاقة وسيؤدي بنا هذا التأمل إلى إعادة قراءة نظرية ياهونغ غالتونغ الخاصة بالعلاقات بين الجنوب (بمحيطه ومركزه) والشمال (بنفس مكونيه) .

إن إنعكاسات الكوكبية على الوضع الإجتماعي في الدول النامية وتخلي الدولة عن صلاحياتها (واجباتها) في هذا المجال أترت كذلك على مكانة الدولة من حيث تضعيف وظائفها فيما يتعلق بالأمن والإستقرار اللذان يهددهما هذا الوضع الإجتماعي المتدهور كما ساهمت في نقلة نوعية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في هذه الدول .

بالإضافة إلى ذلك فإن تقليص دور الدولة في المجال الإقتصادي قد أدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فاعلين جدد في إتخاذ القرار السياسي في الدول النامية يتمثلون في اللوبيات الإقتصادية (ليس بالمفهوم النبيل للإقتصاد) التي ظهرت في إطار هذه الخصخصة.

د) نظرية غالتونغ و شرعية النخب:

إن العامل الثاني الذي يساعد على حصر علاقة العولمة بالسياسة في العالم الثالث يعتبر إلى حد بعيد عاملا ذاتيا مقارنة بالعامل الموضوعي المتمثل في التحولات الإقتصادية الدولية ونقصد به تعامل الحاكم مع "العولمة" . إن تشبع هذا الخير بتدعيات "العولمة" أو إضطراره للإستجابة إليها يؤثر حتما على شرعيته الداخلية .

من المفروض أن أي نظام سياسي في إطار هذه العولمة – وبموجب تدعياتها السياسية على الأقل والمتمثلة في الديموقراطية – يكتسب شرعيته من خلال تعبيره عن إرادة المحكومين .

إن الشرعية تستمد من إنفعال وإرادة الناس ومن هنا تظهر شرعية النظام السياسي أو بالأدق الحكومة والسلطات التي تمارسها هذه الحكومة.

وبالتالي فإن الشرعية تكتسب وثم يغذيها السلوك السياسي . فإنها تكتسب حسب الضوابط والمحددات القانونية السائدة في الدولة وذلك حسب نظامها السياسي والقانوني وتغذي بفضل إستجابة الحاكم (أو النظام السياسي) لمتطلبات الرأي العام الداخلي (المحكوم).

وإذ تدل الشرعية هكذا على قناعة المحكوم بسلوك المحكوم فيمكن القول بأن "الشرعية هي أن تكون السلطة القائمة متمتعة بقبول المحكومين"[15] .

إن الشرعية تستجيب بالتالي إلى مضامين "العقد الإجتماعي" بمفهومه الحديث .

وعلى هذا الأساس فما يمكن قوله هو أن هذه التحولات الدوليةقد أنعكست على هذه الشرعية في الدول "التقدمية " سابقا من خلال تحول النموذج المنظاري *Paradygme* الذي يتم من خلاله إدراك هذا الحاكم للظواهر وبالأحرى للظواهر الداخلية، المرتبطة بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

إن الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق يطرح في حد ذاته تساؤلات حول طبيعة هذه العلاقة خصوصا عندما نفس الحاكم الذي كان يرى في النهج الإشتراكي الوسيلة الأنجع للإستجابة لمتطلبات الرأي العام هو الذي يقترح النهج الإقتصادي الليبرالي بغرض نفس الإستجابة، وهو نفسه الذي أصبح يرى في الديموقراطية السياسية الليبرالية ضرورة بعدما كان يعتبرها ديموقراطية شكلية أي عائقا أمام تحقيق مطالب المواطن .

أما الدول المحافظة فإنها تعيش نوع من الإستمرارية في شرعية الحاكم ولكنها تتأثر بطريقة أوبأخرى بالإختلالات الناجمة عن هذه التحولات الدولية ويظهر هذا التأثير خصوصا عندما يتعلق الأمر بأنظمة إقليمية (أو فرعية) .

وإذا يفسر "الإنفتاح" السياسي تغيير إدراك الحاكم لكيفية الإستجابة لمتطلبات الرأي العام المادية (من النهج الإشتراكي إلى النهج الرأسمالي) ، يبقى أن ظهور" نخب "سياسية جديدة بموجب هذا الإنفتاح لم يؤد عموما إلى ذلك الصراع الفكري والسياسي العقلاني الضروري لتحديد وسائل التكيف مع التحولات الدولية (العولمة) بل عادة ما يؤدي إلى صراع عقيم يهتم أساسا بتوريع السلطة وتوسيع المكانة في محور التعامل السياسي المتمثل في الدولة .

وهكذا وبالإضافة إلى إستجابة السطلات السياسية في الدول النامية لمتطلبات المحيط الدولي وذلك من خلال دور صندوق النقد الدولي ودور المؤسسات المالية الدولية، وهذا مما أدى إلى تقليص شرعية الحاكم الداخلية، فإن النخب السياسية الجديدة أو التي أصبحت تمارس نشاطاتها علانيا بموجب الإنفتاح السياسي "صارت تساهم أو تعزز أحد إنعكاسات التحولات الدولية على الدولة (العولمة والدولة) والمتمثلة في تحويل وظائفها من الإجتماعي إلى "الأمني"[16] .

إن الجدل الفكري – أو الصراعات الفكرية – الناجمة عن الإنفتاح السياسي سوف لم تندج في إطار النظرة للغير أو الموقف منه بل في إطار تفاعلات داخلية بين النخب (سلطة ومعارضة جديدة) وهذا مما يعزز نظام التغلغل ليس فقط بالنسبة للأنظمة الإقليمية بل بالنسبة للدولة ذاتها .

إن هذه النزاعات الداخلية – وكونها لم تشكل متغيرا مستقلا بل متغيرا تابعا – لا يمكن إدراتها داخليا بل من قبل المحيط الدولي ولقد لجأت وتلجأ فعلا النخب الساسية – سلطة ومعارضة – إلى هذا المحيط لتعزيز مكانتها في هذه النزاعات ومن هنا تظهر النقلة النوعية التي أدخلتها هذه التحولات الدولية على شرعية النخب في الدول النامية وبالتالي شرعية الحاكم .

فبعدما تسببت هذه "العولمة" الإقتصادية أي الكوكبية في نشوب نزاعات داخلية[17] – وقد ذكرنا في هذا المجال النزاعات القبلية والإتنية في إفريقيا – (ويمكن كذلك أن نشير إلى الأحداث في مناطق اليلقان والقوقار وشرق آسيا .....إلخ). فإن إدارة هذه النزعات تتباين من دولة إلى أخرى حيث يمكن القول بأن النزاعات التي نشبت في الدول النامية في إطار العولمة تدار من قبل المحيط الدولي عندما تمثل هذه الدول سواء من خلال ثرواتها أو مكانتها الجيو–إقتصادية والجيو ستراتيجية أهمية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى في حين أن نزاعات اخرى في دول نامية لم تمتلك هذه الخصوصيات تتواصل دون جذب إهتمام النظام الدولي[18] .

إن مثل هذا التعامل السياسي للنخب فيما بينها يجعل هذه الأخيرة تبحث عن التأييد الخارجي، الذي وبموجب طبيعة العلاقات الدولية يقتضي المقابل المتمثل في الإستجابة لمتطلبات المحيط الدولي ومن هنا تظهر "ضرورة" شرعية جديدة للنخب وهي الشرعية الخارجية .

وهكذا يؤدي بنا التأمل في شرعية النخب السياسية في إطار العولمة إلى التمييز بين شرعيتها الداخلية المشروعة المتمثلة في تعزيز أو على الأقل الحفاظ على إيمان المواطن بشرعية نخبه وشرعيتها الخارجية المفروضة المتمثلة في الإستجابة لمتطلبات النظام الدولي التي تتضاعف بتضاعف التنازلات ، وهذا مما يجعل الحاكم في وضع تبعية لهذا النظام الدولي وهي تبعية تكاد تكون بنيوية وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو أن الفرق بين التبعية التي ميزت الثنائية القطبية والتبعية في إطار هذه العولمة هو أن إذا كانت ترجع الأولى إلى عوامل موضوعية كالتبادل غير المتكافئ تنمية التخلف فإن الثانية تستند بالإضافة إلى هذه العوامل الموضوعية إلى عوامل ذاتية مرتبطة بالحاكم وبالنخب السياسية في الجنوب عموما .

وتتمثل هذه العوامل الذاتية ةسواء في التشبع بما يروج حول فرص العولمة وبالتالي تجاهل طبيعة العلاقات الدولية أو في إقناع الحاكم بأن الثروة وليس الثورة هي التي أصبحت مصدر الحكم والسلطة وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الميكافيلية صارت تقود في هذه العولمة السلوك السياسي ليس بالنسبة للمحيط الدولي بإستغلال الأمكانيات والإمكانات بل بالنسبة للرأي العام الداخلي ، وهذا مما يعزز شرعية الحاكم المفروضة على حساب شرعيته المشروعة وذلك نظرا لإبتعاد الحاكم عن المحكوم بسبب هذا السلوك.

ومن هنا تظهر تبعية الحاكم البنيوية للنظام الدولي . فإذا أستندنا إلى نظرية *G.Galtung*[19] ومفاهيمها ، يمكن القول بأن هذه "العولمة" حولت في نفس الوقت العلاقة بين نخب المحيط ونخب المركز من علاقة تجانس المصالح (خلال الثنائية القطبية) إلى علاقة خضوع مصالح نخب الجنوب إلى مصالح نخب المركز .

فإذا لاحظ هذا المنظر وضع العلاقات الدولية في إطار التبعية عندما إستعمل مفهوم "المجتمع الإقتطاعي" للدلالة على الهيراركية التي تقسم العالم إلى دول مهيمنة ودول تابعة وعلى إحتكار المركز للتفاعلات بينه وبين المحيط، فلقد أعتبر أن علاقات مركز المحيط بمركز المركز يميزها إلى حد ما نوعا من التوافق .

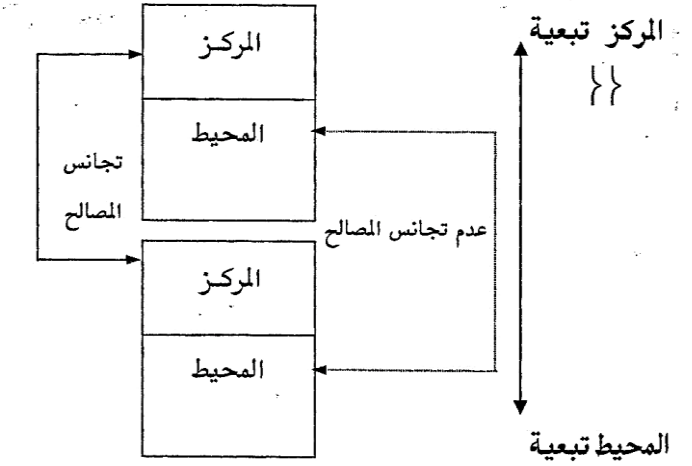

وإذ يوضح هذا الرسم المصالح المشتركة والتضامن النسبي بين الفئات والطبقات المهيمنة في كل من المركز والمحيط ، فإن هذه المصالح المشتركة كانت ترجع إلى طبيعة العلاقات الدولية (القطبية الثنائية) وهامش التحرك الذي كانت تتيحه ويتمتع به الحاكم في العالم الثالث .

إن هذا الوضع قد ساعد الحاكم على الإستجابة إلى الحد الأدنى على الأقل من متطلبات الرأي العام الداخلي وبالتالي تحقيق موقع قوة في علاقات هذه النخب مع النخب الحاكمة في الشمال وهذا مما أسفر عن تجانس المصالح .

أما في إطار هذه التحولات وبسبب تقليص هامش التحرك الناجم عنها ، لقد فقدت النخب الحاكمة في العالم الثالث أوراق المساومة مع نخب الشمال ، الأمر الذي يجعل العلاقة بين هذين النوعين من النخب يهيمن عليها الخضوع أو في بعض الأحوال التواطؤ .

فإذا كان الحديث يدور سابقا حول مايسمى "بالبورجوازيات الكومبرادورته"، فإن تحويل إقتصاديات العالم الثالث إلى إقتصاد البازار يفرض أو يسمح بوصف هذه النخب "بالبورجوازية السمسارية" .

أما العلاقات بين جنوب الجنوب وجنوب الشمال، وإذ كان يميزها عدم التجانس قبل ، فإنها صارت تتميز الآن بتجاهل جنوب الشمال لجنوب الجنوب وذلك بسبب إنهيار التيارات اليسارية من جهة وإنعكاسات الكوكبية على هذا المحيط ذاته والتي أشرنا إليه سابقا وهذا مما يؤدي إلى الإنكماش على الذات (الحركات التطرفية).

أما جنوب الجنوب فلم يحدد له بعد تصور أو إدراك بسبب تحويله إلى رهان العلاقة بين الشماليين وإنغماسه في النزاعات الداخلية ويمكن توضيح هذا الوضع الجديد من خلال الرسم التالي :

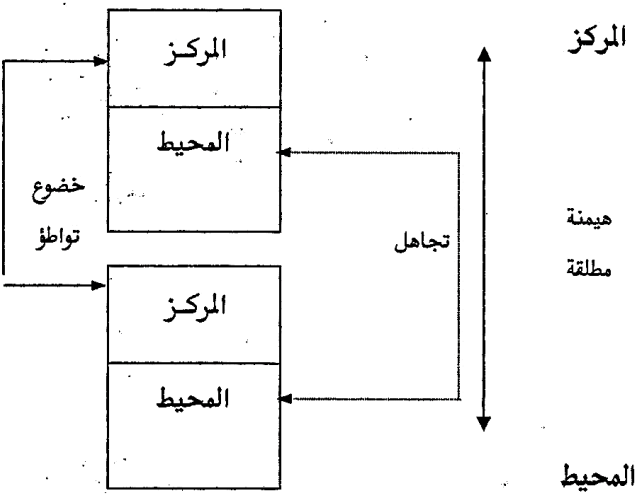

إن هذا الوضع وضرورة (أو حتمية) إستجابة الحاكم للمحيط الدولي يوضحان بالتالي تأثير العولمة على السياسة كـ "فن إستغلال هامش التحرك المتاح أو المكتسب" وذلك بالإضافة إلى تأثير الكوكبية على السياسة من خلال النقلة النوعية التي عرفتها وظائف الدولة النامية إستجابة لمستلزمات هذه الكوكبية.

إن طبيعة الأنظمة في الجنوب وإدراكها لهذه التحولات الدولية جعلت الشرعية المفروضة تتفوق على الشرعية المشروعة وهذا مما يتسبب في الهوة بين الحاكم والمحكوم وحتى ولو توفرت إرادة حقيقية لدى الحاكم

لعكس العلاقة بين الشرعيتين يبقى أن سلوكه في هذه الحالة يقتضي العقلانية سواء على مستوى صنع القرار (طرح البدائل المختلفة مع تكلفة كل بديل وفائدته) أو على مستوى إتخاذ القرار (إختيار البديل الأنجع لتحقيق الصالح العام) .

إن منبع العقلانية هو العلم (المعرفة والذكاء) والثقافة (وبالأحرى الثقافة السياسية)، الأول نظرا لقدرته على فهم الحقائق والثاني كونه يحدد الإدراك للظواهر وبالأحرى لظاهرة العلاقات الدولية في إطار هذه العولمة .

ولكن ما نلاحظه هو أن هذا المجال – العلم والثقافة – مستهدف كذلك في إطار هذه التحولات الدولية.

وفي الختام فإن تداعيات العولمة في المجالات السياسية والإقتصادية والنقلة النوعية التي عرفها كل من دور الدولة و شرعية النخب بالإضافة إلى الأشكال الجديدة للتبعية (الخضوع و التواطؤ) تضفي كل المصدقية على ضرورة القطيعة الإستيمولوجية.

Cf **GONIDEC P.F** : *Relations Internationals, ed. Mouchestiem, Paris 1977*

---

1 *MATTELARD : La nouvelle idéologie globalitaire in "Mondialisation au delà des mythes" Ed. Casbah , Alger 1977*

2- *F.F CLAIRMONT : Les 200 sociétés qui controlent le monde, Monde diplomatique Avril 1997.*

3-*H.J. SCHILLER : Vers un nouveau siècle d'impérialisme américain, Le Monde Diplomatique , Aout 1998.*

4-*Ibidem, p.59*

5- *Ibidem, p.59*

6- *I. RAMOVET : Géopolitique du chaos, ed.Galilée, Paris 1997, p.27. 6SMITH , De la richesse des nations , ed. A Colin , Paris 1977. B32*

7- موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، 1998

8- *H. MORGENTHAU : The struggle for power and peace , ed A. Knopf, 1969*

9- *Cf GONIDEC P.F : Relations Internationales , ed. Mouchestiem, Paris 1977*

10- *H.J. SCHILLER : Vers un nouveau siècle d'impérialisme américain, Le Monde Diplomatique , Aout 1998.*

10R. BOYER : Les mots et les réalités, in la mondialisation au delà des mythes Op.Cit

11A. MAHMOUDI : La mondialisation et l'Afrique, in Jeune Independent 13, 14 et 15/07/1999.

12M. BENNABI : La démocratie et l'Islam, ed. Le seuil, Paris 1979

13H.J. SCHILLER , Op.Cit

14- السيد ياسين . في مفهوم العولمة ، المستقبل العربي ، العدد 228 فيفري 1998 ص9

16 *D. EASTON : A systems analysis of political life, N.York, John Wiley 1965*

د. عبد الخالق عبد العزيز : العولمة : جدورها و فروعها... كيف التعامل معها، مجلة عالم الفكر، ديسمبر 1999.

17 -*L.W. ZARTMAN : La résolution des conflits en Afrique, ed l'Harmattan*

18-*L.W. ZARTMAN : Op.Cit*